أوروبا ٢٠٠٤م

قمة بروكسل تطلق قطار عضوية تركيا.. وتحدد العام القادم موعداً للتفاوض

أحداث مأساوية وتغييرات سياسية في أسبانيا.. وصراع انتخابي موضوعه الحجاب في فرنسا

■ مثل ٢٠٠٤م عام الحسم الأوروبي لمسألة الاعتراف بهوية تركيا الأوروبية وفتح أبواب الاتحاد الأوروبي أمام عضويتها وهو الهدف الذي ظلت انقرة تنتظره ٤٠ عاما مضت لم تتوقف خلالها من السعي الدؤوب والمثابرة لتحقيقه فلقد وضعت قمة بروكسل الأخيرة المنعقدة في ديسمبر من نهاية عام ٢٠٠٤م نهاية للجدل والخلاف الأوروبي الساخن حول مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عندما اتخذت قرارها التاريخي بإطلاق مفاوضات العضوية بدءاً من أكتوبر من العام الميلادي الجديد ٢٠٠٥م وشكل هذا القرار الأوروبي نصرا تاريخيا كبيرا بالنسبة لرئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان وحكومته التي استطاعت أن تضع الاتحاد الأوروبي عند نقطة اختبار حرجة من خلال الأشواط التي قطعتها في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات التشريع وحقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى في فترة زمنية قصيرة لم يجد الاتحاد الأوروبي أمامها أي مجال للتهرب والمماطلة في مسألة القبول ببدء مفاوضات العضوية وان كانت القليل من الدول الأعضاء في الاتحاد قد عملت في اللحظة الأخيرة من قمة بروكسل على تفخيخ قرار بدء المفاوضات مع تركيا بإضافة شرط الاعتراف التركي بجمهورية قبرص اليونانية ليكون بمثابة عقبة جديدة أمام مساعي انقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إعداد/ سليمان عبدالجبار

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ممثلا بالدول الفاعلة وذات التأثير الكبير في قراراته فقد أراد بهذا القرار أن يثبت أن تأخير البت في مسالة عضوية تركيا لم يكن له أسباب دينية أو ثقافية كما يردد القوميون في كثير من دول القارة الذين يرون في عضوية تركيا تغييرا في صفة الاتحاد الأوروبي كناد مسيحي ليصبح كما يطمح المؤيدون لانضمام تركيا كيانا اندماجياً واسرة متعددة الثقافات والديانات.

طريق شاق وطويل

● ولا يزال امام تركيا طريق شاق وطويل للوصول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وقد تستغرق الرحلة ١٥ عاما على الأقل والرئيس الفرنسي جاك شيراك نفسه وهو من أكثر الزعماء الأوروبيين تاييدا ودعما لعضوية تركيا في الاتحاد قد أكد قبل اختتام قمة بروكسل بأن الطريق إلى هذا الزواج ستكون شاقة وطويلة.

وحددت خطة خارطة الطريق للمفاوضات الأوروبية المقبلة مع تركيا عدة شروط للانضمام إلى عضوية الاتحاد على انقرة الوفاء بها قبل الحصول على العضوية وتنص الخارطة على تعليق محتمل للمفاوضات في حال وقوع انتهاك خطير ومتواصل لمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودولة القانون التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

ويتطلب من تركيا أن تعمل على حل خلافاتها الحدودية مع اليونان في بحر ايجه وينتظر الأوروبيون منها مواصلة الجهود الحثيثة لتطبيق الإصلاحات الخاصة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان وستتولى المفوضية الأوروبية عملية المتابعة عن كثب لتثبيت مسار الإصلاحات للتأكد من وصولها إلى نقطة اللاعودة وتطبيقه بشكل كامل وستشهد أيضا على تطبيق مبدأ عدم التسامح الكامل إزاء أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

قبرص العقبة الجديدة

● ويعد شرط الاعتراف بقبرص اليونانية الأعقد بالنسبة لتركيا ومن الصعب التكهن بالكيفية التي ستتعامل بها انقرة مع هذا الشرط لكي تتمكن من بدء مفاوضات العضوية في الموعد المحدد باكتوبر من العام القادم.

فالاعتراف التركي بجمهورية قبرص اليونانية يعني التخلي عن دعم جمهورية شمال قبرص التركية التي ستبدو كيانا غير شرعي خاصة مع عدم وجود اعتراف دولي بها. ولذلك فإن أمر الاعتراف يبدو عسيرا على حكومة اردوغان التي سيتوجب عليها البحث عن مخرج آخر من هذا المأزق الذي سيشكل أيضا اختبارا حقيقيا لقادة الاتحاد الأوروبي ورغبتهم الصادقة في ضم تركيا إلى عضوية هذا الكيان لان الاتحاد الأوروبي وحده الذي يمتلك إمكانية مساعدة انقرة على تجاوز هذه العقبة بالعمل على إيجاد حل جذري للمشكلة القبرصية بعيدا عن مسألة العضوية التي انتظرتها تركيا ٤٠ عاما في السابق وينتظرها جهد شاق في المستقبل قد تطول فترته لـ٢٠ عاما وجمهورية قبرص اليونانية العضو الجديد في الاتحاد الأوروبي التي دفعت بقوة إلى وضع شرط الاعتراف التركي بها هي من رفض خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الخاصة بحل المشكلة القبرصية وليس تركيا التي رأت انقرة ولا تزال ترى فيها أساساً مهما لأنها مشكلة الجزيرة المقسمة ولذلك كان على قادة الاتحاد الأوروبي أن لا يرضخوا لمطالب قبرص اليونانية وهي المطالب التي سببت حرجا شديدا لقادة الاتحاد وكادت أن تفشل قمة بروكسل بعد رفض رئيس وزراء تركيا التوقيع على تعهد مكتوب بالاعتراف بهذه الجمهورية مما استدعى بذل مساعي وساطة مكثفة انتهت بقبول اردوغان التعهد الشفوي بالعمل على اعتراف بلاده بقبرص اليونانية وقبل الأوروبيون هذا التعهد تحاشيا لفشل القمة.

وقد أظهرت الخلافات الشديدة داخل قمة بروكسل الأخيرة بشأن عضوية تركيا آلية صنع القرار المعقدة حتى أن دولة واحدة كقبرص الصغيرة يمكن أن تدفع بمطالب لنوازع قومية.

وكانت عشر دول جديدة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منتصف العام الماضي في اكبر عملية توسعة للاتحاد منذ إنشائه لترتفع عدد دول الاتحاد من ١٥ إلى ٢٥ دولة ومن بين الأعضاء الجدد ثمان دول أوروبية شرقية فيما يتوقع انضمام أوكرانيا قريبا إلى الاتحاد الأوروبي خاصة بعد فوز زعيم المعارضة فيكتور يوشينكو المدعوم من الغرب في الانتخابات الرئاسية المعادة.

أزمة أوكرانيا

● وكانت أزمة الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا من الأحداث الكبيرة التي شهدتها القارة الأوروبية عام ٢٠٠٤م وتاثرت بتداعياتها العلاقات بين روسيا وأوروبا والغرب بشكل عام حيث كشفت هذه الأزمة حجم التناقض بين الشرق والغرب بعد ١٥ عاما من انتهاء الحرب الباردة وتفجرت الأزمة بين الجانبين عندما اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا مؤيدا للمعارضة الأوكرانية التي رفضت نتائج الانتخابات التي فاز فيها رئيس وزراء أوكرانيا فيكتور ياتكوفيتش المدعوم من روسيا ورأت موسكو في الموقف الأوروبي استهدافاً لمصالحها ونفوذها في أوكرانيا آخر حلفائها من البلدان التي كانت منضوية تحت راية الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية مما دفع الرئيس الروسي إلى التحذير من عودة الاستعمار الأوروبي مغلفا بخوذة الديمقراطية والحرية.

وكان الرئيس بوتين قد أيد صراحة فوز رئيس الوزراء الأوكراني انكوفيتش على منافسة زعيم المعارضة فيكتور بوشينكو المدعومة من الغرب ورفض بوتين مزاعم المعارضة والبلدان الغربية عن وجود تلاعب وتزوير للانتخابات قبل أن تقرر المحكمة العليا الأوكرانية إعادة الانتخابات حتى لا تؤدي الاحتجاجات التي قادتها المعارضة إلى تفجر حرب أهلية كانت وشيكة خاصة بعد تهديد عدد من حكام الأقاليم بالانفصال عن المركز وحسمت المعركة الانتخابية في اوكرانيا لصالح مرشح المعارضة المدعوم من الغرب.

أزمة الحجاب في فرنسا

● وعام ٢٠٠٤م هو عام الحجاب بالنسبة لفرنسا والدول الأوروبية عموما حيث اشعل قانون حظر ارتداء الحجاب في المدارس العامة الفرنسية احتجاجا واسعا للجاليات الإسلامية في فرنسا وسائر بلدان أوروبا امتدت إلى البلدان العربية والإسلامية.

وتفجرت قضية الحجاب الإسلامي في السابع من ديسمبر ٢٠٠٣م عندما تجمعت ٥٠ من النساء المسلمات اللاتي يرتدين الحجاب خارج مدرسة ابتدائية في ضاحية تانتير بباريس للاحتجاج على منعهن من مرافقة اطفالهن في رحالاتهم خارج المدرسة وهن يرتدين الحجاب وسرعان ما توسعت الاحتجاجات إلى عواصم أوروبية عديدة.

وبررت السلطات الفرنسية إصدار قانون حظر الحجاب بحماية الهوية العلمانية التامة لفرنسا بحظر كافة أشكال الرموز الدينية سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو يهودية وأعطى القانون للمدارس العامة الفرنسية شرعية التعامل مع الحجاب الذي لم يكن مدرجا ضمن الرموز الدينية.

وهذه المبررات المعلنة لحظر الحجاب لم تكن سوى غطاء للسبب الخفي حسب رأي الكثير من خبراء السياسة الذين أكدوا أن انتخابات المناطق في فرنسا كانت على الأبواب وهي الهدف من وراء القانون فالرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس وزرائه جان بيررافان أرادا توجيه ضربة انتخابية استباقية للزعيم اليميني المتطرف ماري لوبان الذي كان موقفه المناهض للأجانب يجتذب الكثير من الناخبين من معسكر شيراك - رافان وهناك هدف آخر ويتمثل بالقضاء على نفوذ الإسلاميين بين شباب المسلمين الذين يعيشون في الأحياء المعزولة ويعانون من التمييز في الحصول على الوظائف.

أحداث دموية في أسبانيا

● ويعد عام ٢٠٠٤م الأكثر دموية في تاريخ أسبانيا الحافل بالعمليات الإرهابية فقد أدت اعتداءات محطة قطارات مترو انفاق مدريد في مارس ٢٠٠٤م إلى إحداث تغييرات كبرى في السلطة السياسية فحقق الحزب الاشتراكي فوزا انتخابيا غير متوقع على حزب المحافظين الحاكم.

وكان المحافظون أعدوا مسألة خلافاتهم السياسية بدقة نادرة لم تعرفها أسبانيا سابقا فقد أعلن رئيس الحكومة المحافظ خوسيه ماري ازنار قبل الهزيمة الانتخابية بعامين انه سينسحب من الحياة السياسية خلال انتخابات ٢٠٠٤م وازنار الذي كانت استطلاعات الرأي تؤكد ارتفاع شعبيته سلم نائبه ماريا نورا خولي مكانة على رأس الحزب الشعبي لكي يزيد من فرص فوز حزبه في الانتخابات التشريعية وإبقاء اليمين المحافظ في الحكم.

إلا أن هذا المسار المنظم توقف عندما صدمت اعتداءات ١١ مارس في مدريد واستهدفت أربعة قطارات ركاب قبل ثلاثة أيام من الانتخابات التشريعية وأدت الاعتداءات التي لم تكن في معزل عن تداعيات حرب غزو واحتلال العراق إلى مقتل ١٩١ شخصا وجرح ١٥٠٠.

وتبين سريعا أن إدارة الحكومة للمأساة عبر توجيه أصابع الاتهام بشكل متسرع إلى منظمة الباسك الانفصالية كانت كارثية على الصعيد السياسي.

وخلال ثلاثة أيام توصل جزء كبير من الرأي العام إلى خلاصة مفادها أن الحكومة تسعى إلى اخفاء حقيقة وقوف متطرفين وراء الاعتداءات لاخفاء أو منع الاعتقاد بأن دعم مدريد للحرب على العراق هو السبب في وقوع الاعتداءات.

وبهذه الطريقة فاز الاشتراكيون في انتخابات ١٤ مارس بشكل غير متوقع واعادوا النظر في خيارات البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأعلن رئيس الحكومة الفائز خوسيه لويس ثابا تيرو غداة الانتخابات قرار سحب القوات الأسبانية المنتشرة في العراق كما كان قد تعهد خلال حملته الانتخابية ولم تتاخر التغيرات الأخرى وبينها الموافقة على مشروع الدستور الأوروبي الذي كانت ترفضه الحكومة السابقة والعودة إلى علاقات هادئة مع فرنسا وألمانيا وكذلك مع المملكة المغربية في المقابل أصبحت العلاقات مع واشنطن متوترة بعد أن اتسمت بالحرارة خلال عهد حكومة المحافظين وتركت الاعتداءات آثاراً عميقة في الوسط السياسي إذ امتنع الحزب الشعبي ولا سيما خوسيه ماريا ازنار بأنه خسر الانتخابات لأن الاشتراكيين استغلوا مأساة الانفجارات من أجل نزع الشرعية عن خصومهم بينما اعتبر الاشتراكيون على العكس من ذلك بأن حكومة ازنار حاولت التلاعب بالرأي العام عبر التأكيد بأن منظمة الباسك مسؤولة عن الاعتداءات من أجل الحفاظ على خطوط إعادة انتخابها.

بلير محاط بالأزمات

● وفي بريطانيا كان عام ٢٠٠٤م عام الأزمات بالنسبة لرئيس الوزراء توني بلير وحكومته وحزبه العمالي الحاكم واشتعلت هذه الأزمات على خلفية حادثة انتحار خبير الأسلحة الكيماوية ديفيد كيلي الذي كشف عام ٢٠٠٣م عن دور المخابرات البريطانية في تضمين تقارير حول أسلحة الدمار الشامل العراقية معلومات كاذبة ومجانبة للحقيقة تخدم خطط واشنطن ولندن لتجريم نظام الرئيس العراقي صدام حسين وتدعم ادعاءاتها بامتلاكه لأسلحة الدمار وتهويل خطورتها على أمن العالم بهدف خلق مبررات مقنعة للرأي العام الداخلي والخارجي لتأييد شن الحرب على العراق واحتلاله.

وكادت هذه الفضيحة وحادثة مقتل العالم كيلي أن تسقط حكومة بلير لولا أن تقرير اللجنة القضائية المكلفة بالتحقيق في القضية قد برأ بلير من أي مسئولية في القضية ولا تزال التطورات الدامية في العراق تهدد بانتكاسة بلير وحزبه في الانتخابات خاصة إذا ما فشلت الانتخابات العامة العراقية أو تمخضت عن مخالفات خارج ما هو مرسوم لها.

برلسكوني ومعارك البقاء

● ولم يكن عام ٢٠٠٤م عاما سعيدا بالنسبة لرئيس وزراء إيطاليا سلفيو برلسكوني الذي خاض العديد من معارك البقاء في سدة الحكم فلقد تعرض برلسكوني لجملة انتقادات واسعة استهدفت قراراته الخاطئة التي تدعم موقفه في العام الجديد وتمريراً لقانون يسمح له بتوسيع امبراطوريته الإعلامية واسقطت المحكمة الدستورية العليا الحصانة التي كان قد منحها له البرلمان وأتاح هذا القرار القضائي فرصة استئناف المحاكمة القاسية التي استغرقت أربع سنوات والتي وجهت إليه تهمة استغلال منصبه كرئيس لشركة فن انفسن في منتصف الثمانينات إلى عام ١٩٩١م لمحاولة دفع رشاوى للقضاء وبرأت المحكمة برلسكوني من الاتهامات التي وجهت إليه عقب ١١ شهرا إلا أن الحكم لم يحسم الأمر حي أشار القضاة إلى أن براءة برلسكوني ترجع إلى سقوط الاتهامات بالتقادم مما جعل البعض يعتقد أن براءة برلسكوني كانت نتيجة بطء النظام القضائي في إيطاليا.

وتعرض حزب برلسكوني لضربة أخرى عندما انتشرت أنباء تفيد بأن مارشيلو ديلوتري أحد المقربين من رئيس الوزراء وأحد مؤسسي حزب (فوزا إيطاليا) الحاكم أدانته إحدى محاكم مدينة باليرمو بجزيرة صقلية بتهمة التواطؤ مع عصابات المافيا وبعيدا عن الاتهامات والمشكلات القضائية عانى حزب بيرلسكوني من انقسامات داخلية حيث كاد الائتلاف الحكومي المؤلف من أربعة أحزاب أن ينهار وأجبر حزبا التحالف الوطني اليميني واتحاد الوسط الديمقراطي برلسكوني في النهاية على إقالة وزير المالية جوليوترليمونتي وتعيين أحد البيروقراطيين بدلا عنه ومن ناحية أخرى نجحت الرابطة الشمالية برئاسة أومبير تويوسي في فرض تعديلات لم تحظ بتأييد شعبي على الدستور الإيطالي الموضوع منذ قبل ٥٦ عاما بعد أن هددت الرابطة مراراً بالانسحاب من الائتلاف الحكومي.

وبعد أن طوى عام ٢٠٠٤م آخر صفحاته بسلام لا يزال هناك عائقان كبيران يواجهان برلسكوني خلال العام الجديد وقبل موعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٦م الأول هو استمرار سوء حالة الاقتصاد الإيطالي والثاني هو عودة رومانوبرودي رئيس المفوضية الأوروبية السابق ليتزعم حزب يسار الوسط المعارض.

عام غير سعيد لرئيس وزراء بريطانيا.. ورئيس وزراء إيطاليا يكسب بالتقادم معركة البقاء في سدة الحكم

أزمة أوكرانيا تكشف حجم التناقض بين الشرق والغرب بعد ١٥ عاماً من انتهاء الحرب الباردة